جددت دعوتها لإيجاد حل سياسي للأزمة وعودة المهجرين.. وماليزيا تدعم عمليات مكافحتها للإرهاب

موسكو: ظروف قيام سورية كدولة موحدة موجودة حالياً

الرئيس بشار الأسد يستقبل مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية الكسندر لافرنتييف ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين (سانا – أرشيف)

| وكالات

أكدت روسيا أن جميع الظروف الضرورية لقيام سورية كدولة موحدة موجودة حالياً، وجددت الدعوة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة فيها، وضرورة عودة المهجرين السوريين إلى منازلهم، على حين أعربت ماليزيا أنها تدعم عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوات الروسية على الأراضي السورية.

وجدد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في كلمة ألقاها في الجلسة الخامسة لوزراء دفاع بلدان آسيان وشركائهم التي جرت في سنغافورة أمس، الدعوة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية وضرورة بذل الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف وعودة المهجرين السوريين إلى منازلهم.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء، عن شويغو قوله: «اليوم الاهتمام الكبير يعار لحل القضايا الإنسانية في سورية وعودة المهجرين إلى منازلهم»، في حين نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عنه قوله: «منذ الـ١٨ من تموز الماضي عبر نحو ١٧ ألف سوري المعابر الحدودية عائدين إلى بلادهم من لبنان والأردن، وإجمالياً عاد إلى سورية منذ بداية العملية العسكرية الروسية أكثر من ٢٤٥ ألف شخص، كما عبّر نحو مليوني سوري عن رغبتهم في العودة إلى الوطن».

وأكد شويغو، أن «جميع الظروف الضرورية لقيام سورية كدولة موحدة موجودة حالياً»، مشدداً في الوقت ذاته ضرورة بذل جهود دولية لتحقيق هذا الهدف.

يأتي ذلك بعد يوم واحد على استقبال الرئيس بشار الأسد لمبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية ألكسندر لافرنتييف ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين والوفد المرافق لهما، حيث جرى خلال اللقاء تبادل الآراء حول تطورات الأوضاع في سورية وخاصة على المسار السياسي وعملية تشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي.

كما أعلن وزير الدفاع الروسي، أن الوحدات العسكرية الروسية تمكنت خلال السنوات الـ٣ من مشاركتها في الأعمال الحربية في سورية، من القضاء على معظم مسلحي تنظيم داعش الإرهابي.

وقال: «إجمالياً تم أثناء العملية العسكرية القضاء على أكثر من ٨٧,٥ ألف مسلح وتحرير ١٤١١ تجمعاً سكنياً».

وأكد شويغو أن القوات السورية تسيطر حالياً على الأراضي التي يقطنها أكثر من ٩٠ بالمئة من سكان البلاد.

ووفقاً لـ«سانا»، أشار شويغو إلى أن القوات الجوية الروسية المشاركة إلى جانب الجيش العربي السوري في محاربة الإرهاب نفذت أكثر من ٤٠ ألف تحليق وقضت على آلاف الإرهابيين ودمرت عشرات الآلاف من المنشآت التابعة للإرهابيين، مبيناً أن المهندسين العسكريين الروس قاموا بإزالة الألغام في ٦,٥ آلاف هكتار من الأراضي و١,٥ ألف كيلومتر من الطرق و١٩ ألف منزل.

وتشارك القوات الجوية الروسية منذ أيلول عام ٢٠١٥ بناء على طلب من الجمهورية العربية السورية في دعم جهود الجيش العربي السوري في حربه على التنظيمات الإرهابية.

من جهة أخرى حذر شويغو، من أن عودة الإرهابيين الذين كانوا يقاتلون في سورية والعراق إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي تزيد الخطر الإرهابي في هذه المنطقة، بحسب «روسيا اليوم».

وقال: «يصبح الإرهاب خطراً أكثر جدية بالنسبة لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هذا ما يتسبب به عمل العدد الكبير من الجماعات المتطرفة (الإرهابيين) في بلدان جنوب شرق آسيا».

وأشار شويغو إلى أن هذه الجماعات تستخدم القوة لتحقيق أهدافها وتقيم اتصالات ثابتة مع الجماعات الإرهابية الدولية.

وقال: «لا تزال عودة الإرهابيين، الذين حصلوا على الخبرة العسكرية في سورية والعراق، إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تشكل مشكلة حادة، إذ يمثلون وحدة جاهزة لاستكمال الخلايا الإرهابية المحلية».

وفي سياق متصل قال وزير الدفاع الماليزي محمد سابو خلال لقائه مع شويغو على هامش اجتماع وزراء دفاع بلدان آسيان وشركائهم، بحسب «سانا»: «ندعم الجهود الروسية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب في سورية والعمل الذي تقوم به موسكو في هذا البلد».

وكان وزير الدفاع الياباني تاكيشي إيوايا عبّر في وقت سابق من يوم أمس في محادثاته مع شويغو عن أمله بأن يجري لقاؤه الجديد مع نظيره الروسي في الأراضي اليابانية، مشدداً على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

كما ناقش شويغو أثناء اجتماعه مع وزير دفاع كوريا الجنوبية، جونغ كيونغ دو، بحسب «روسيا اليوم» مسائل الأمن في جنوب شرق آسيا وخاصة في شبه الجزيرة الكورية.

قولاً واحداً

اللجنة الدستورية والاستهلاك السياسي

مازن بلال

يمكن لمصطلح «الاستهلاك السياسي» التعبير بشكل واضح عن المرحلة التي تمر بها الأزمة السورية؛ فرغم التحولات العميقة إقليمياً ودولياً فإن الجهد ينصب بشكل أساسي نحو مساحات أنتجتها بعض التوافقات الدولية، وعلى الأخص مسألة اللجنة الدستورية التي باتت بوابة للعودة نحو إحياء التفاوض، ومن دون التقليل من أهمية مسألة الدستور إلا أنه يطفو اليوم فوق خلافات كثيرة، ويشكل عنوانا يخفي عدم القدرة على رؤية الكثير من المواضيع التي تخص السوريين.

تقدم موسكو عبر مسألة الدستور نموذجاً لتفكيك بعض الخلافات الدولية حول الموضوع السوري، وهي ترى الموضوع من زاوية إنشاء «مساحة آمنة» لتوافق أصبح ممكنا أكثر من أي وقت مضى، وفي المقابل فإن هذه المسألة مختلفة كلياً للأطراف الدولية الأخرى، فواشنطن أعفت نفسها من المهام السابقة خلال جولات التفاوض، وهي تركز اليوم على مسألة واحدة متعلقة بالوجود الإيراني في سورية، وتكتفي بتأثيرها من خلال وجودها العسكري ودعمها لقوات «سورية الديمقراطية» في شرقي الفرات، على حين تتعامل باقي الدول مع الموضوع السوري من زاوية واحدة متعلقة بتغيير البنية السياسية عبر دستور يعكس التوازن الدولي فقط.

وإذا كان موضوع الدستور يملك أهمية لإعادة الدفع للعملية السياسية، فإنه في الوقت نفسه يشكل بذاته «عملية» لتجاوز واقع قائم لا يرتبط فقط بقدرة الدولة حالياً على الإمساك بمفاصل الأزمة فقط، بل أيضاً بثلاث قضايا أساسية يمكنها أن تعصف بأي محاولة سياسية للتعامل مع مسألة الدستور؛ فهناك بالدرجة الأولى مناطق التوتر سواء في إدلب أم شرقي الفرات، وهي ليست مجرد جغرافيا خارجة عن سيطرة الدولة، وإنما نقاط تأزم دولي وإقليمي تؤثر بحدة في مسار أي حل سياسي، وتملك امتداداً إقليمياً ودولياً واضحاً، فشرقي الفرات لم يعد مجرد بحث عن حلول بشأن الوضع الكردي في سورية، وهو يشكل جبهة واضحة لتركيا، وتناقضاً صارخاً بين الحلول السياسية المفترضة وإمكانية التعامل معها عبر وضع دستور جديد.

القضية الثانية تفرضها طبيعة «اللجنة الدستورية» التي تحاول جمع أجزاء من المشهد السوري العام، فالخلاف القائم على تمثيل «المجتمع المدني» هو في حده الأدنى اقتسام بين القوى على المجتمع السوري، لأن «المجتمع المدني» لا يعبر في سورية عن واقع خاص، ومن الصعب إيجاد تمثيل واضح له لأسباب متعلقة ببنية المجتمع ومؤسساته التي لم تظهر إلا بتجليات هشة، وهذا الأمر كان واضحاً منذ بداية الأزمة عندما تشكلت «المعارضة» في الخارج من خلال جهاز سياسي، لم يستطع إيجاد امتداد قوي إلا عبر التشكيلات المسلحة، فأزمة إيجاد بنية سياسية تنسحب أيضاً على المجتمع المدني الذي تم تمثيله من خلال نشطاء سياسيين بالدرجة الأولى.

القضية الأخيرة هي في صعوبة التعامل مع «دستور جديد» في ظل تناقض المراحل السياسية في سورية، فنحن لسنا أمام تراث دستوري خصب منذ الاستقلال وحتى اللحظة، بل مشاهد سياسية متفاوتة فرضت واقعاً تم عبره تغيير الدستور، ورغم ذلك فإن هذا الأمر لم يؤد إلى كسر التوافق الذي تأسست عليه سورية المعاصرة، على حين نواجه اليوم مسائل أعقد من كل ما واجهته الأجيال السابقة، فنحن أمام إرادة دولية لصياغة الشكل السوري الذي ساد منذ مطلع القرن الماضي.

ربما يشكل الدستور مدخلاً سياسياً لتفكيك الكثير من الصعوبات على المستويين الدولي والإقليمي، أما بالنسبة للداخل السوري فالمسألة أكثر عمقاً لأنها تتعلق بالعلاقات التي تسود المجتمع من جهة، والبنية السياسية المعبرة عن السوريين عموما من جهة أخرى، فـ«الاستهلاك السياسي» عبر الدستور لا يمكنه رسم المشهد في الداخل لأنه في النهاية عمل أكثر تعقيداً ويستند إلى القدرة على صياغة علاقات داخلية سورية أكثر إنتاجية وفاعلية.

دمشق تجدد دعوتها إلى مجلس الأمن للتحقيق بجرائم «التحالف»

| وكالات

جددت دمشق دعوتها لمجلس الأمن الدولي لإجراء تحقيق دولي مستقل وشفاف بالجريمة النكراء التي ارتكبها «تحالف واشنطن» غير الشرعي في قريتي السوسة والبوبدران بريف دير الزور وجرائمه الأخرى.

وبحسب وكالة «سانا» للأنباء، وجهت وزارة الخارجية والمغتربين أمس رسالتين إلى أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي، حول جريمة التحالف، جاء فيها: «أقدم التحالف الدولي غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية على ارتكاب جريمة نكراء طالت عشرات المدنيين السوريين مساء (أول) أمس في ١٩ تشرين الأول ٢٠١٨ حيث استهدفت طائرات ذلك «التحالف» بشكل متعمد المنازل السكنية في قريتي السوسة والبوبدران في ريف محافظة دير الزور الجنوبي الشرقي ما أدى إلى استشهاد ٦٢ مدنياً معظمهم من النساء والأطفال وجرح عدد آخر غير معروف بعضهم في حالة حرجة.

وأضافت الوزارة: «أشارت الجمهورية العربية السورية في رسائلها السابقة وآخرها بتاريخ ١٤ تشرين الأول الجاري إلى تصعيد ذلك التحالف الإجرامي لهجماته الدموية ضد المدنيين الأبرياء وللاستخدام الذي أصبح ممنهجاً لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة عشوائية الأثر مثل قنابل الفوسفور الأبيض المحظورة دولياً في قصف الأحياء السكنية في محافظات الرقة ودير الزور وحلب والحسكة وطالبت مجلس الأمن بالتحرك الفوري لوقف هذه الجرائم ومنع تكرارها».

واعتبرت الوزارة أن جريمة قريتي السوسة والبوبدران هي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية تبرهن مرة أخرى على مدى استهتار دول هذا «التحالف» بأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتجرد هذه الدول من أي قيمة أخلاقية يمكن أن تتقمصها يوماً لوعظ الآخرين حول ضرورة احترام حياة المدنيين وصكوك حقوق الإنسان والقواعد القانونية الإنسانية الآمرة في العمليات العسكرية التي تزعم الولايات المتحدة أنها تستهدف الإرهابيين.

وأكدت أن «التحالف» يقوم بقتل الأبرياء من المدنيين فقط ولا يحارب تنظيم داعش والإرهابيين الآخرين كما يدعي.

ورأت الوزارة أن هذه الجريمة النكراء تؤكد للعالم بأسره مرة أخرى أن هدف الولايات المتحدة من وراء العمليات غير المشروعة لهذا التحالف ليس مكافحة الإرهاب الذي تؤكد الأحداث يومياً أنها تدعم استمراره وديمومته في سورية بكل الوسائل المتاحة، بل قتل أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب السوري في استهتار واضح بكل القيم الإنسانية التي تعاقدت البشرية على حمايتها وهي ليست سوى حلقة أخرى من مسلسل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها ذلك التحالف المشين بحق المدنيين السوريين خدمة لأجندة أصبحت جلية تستهدف مستقبل وسيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية وإعاقة حل الأزمة في سورية.

وطالبت الوزارة مجدداً مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في منع هذه الاعتداءات وإجراء تحقيق دولي مستقل وشفاف بهذه الجرائم وإدانتها والتحرك الفوري لوقفها ومعاقبة المعتدين وإنهاء الوجود العدواني للقوات الأميركية والقوات الأجنبية الأخرى الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية والعمل لإلزام دول ذلك التحالف بأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

أبناء الجولان يحرقون «البطاقات الانتخابية» للاحتلال

| وكالات

أقام أبناء الجولان العربي السوري المحتل اعتصاماً شعبياً في ساحة قرية مجدل شمس المحتلة أحرقوا خلاله «البطاقات الانتخابية» التي وزعتها سلطات الاحتلال بخصوص ما يسمى انتخابات «المجالس المحلية»، ورفعوا علم الجمهورية العربية السورية، ولافتات رافضة لسياسات الاحتلال التهويدية، وذلك على مرأى من جنود الاحتلال.

وأعاد مشهد إحراق البطاقات إلى الأذهان، الموقف المشرف لأبناء الجولان المحتل قبل ٣٦ عاماً عندما أعلنوا الإضراب الوطني المفتوح عام ١٩٨٢ وأحرقوا الهوية المفروضة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي عليهم وطردهم رئيس وزراء العدو آنذاك شمعون بيريز.

وجدد أبناء الجولان المحتل، وفق وكالة «سانا» للأنباء، رفضهم المشاركة بهذه الانتخابات المزعومة، باعتبارها أحد أشكال الاحتلال وممارساته القمعية التعسفية، مجددين انتماءهم لوطنهم الأم سورية، وإيمانهم بأن الاحتلال إلى زوال طال الزمن أم قصر.

كما أعلن الأهالي في الجولان، بدء تحركهم الشعبي الرافض لهذه الانتخابات، والذي يستمر لنهاية الشهر الجاري، وهو الموعد المحدد لإجرائها.

من جانبه، أكد الأسير المحرر، بشر المقت، في كلمة له أثناء الاعتصام، أن جميع إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لاغية وباطلة ولا قيمة قانونية لها، باعتبارها صادرة عن احتلال وتتنافى مع معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين تحت الاحتلال.

ولفت المقت إلى أن الحراك الشعبي الجولاني الذي بدأ أول من أمس، سيتواصل في جميع قرى «مجدل شمس ومسعدة بقعاثا وعين قنية»، طوال الأيام القادمة، مطالباً المنظمات الدولية، بالتدخل، وردع سلطات الاحتلال، ووضع حد لممارساتها العنصرية التهويدية.

بدوره قال ايميل مسعود، وهو من أبناء الجولان المحتل: لم ولن نقبل بأي إجراءات عنصرية إسرائيلية من شأنها المس بهوية الجولان العربي السوري أرضاً وسكاناً وتاريخاً، مؤكداً أن الجولان سيبقى عربياً سورية رغم أنف الاحتلال وداعميه.

وكانت وزارة الخارجية والمغتربين، أكدت في وقت سابق، رفض سورية قيام الاحتلال الإسرائيلي بإجراء انتخابات لما يسمى المجالس المحلية في قرى الجولان العربي السوري المحتل، مشددة على أن الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية، وأنه سيعود إلى الوطن سورية عاجلاً أم آجلاً.

الوضع في «منزوعة السلاح» تحت السيطرة والجيش يقضي على إرهابيين من «النصرة»

| حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق– الوطن- وكالات

بينما لا يزال الوضع العام في المنطقة «منزوعة السلاح» التي حددها اتفاق إدلب تحت السيطرة ويتسم بهدوء حذر، لم يخل الأمر من استهداف الجيش العربي السوري تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي الذي يحاول خرق الاتفاق، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين، في وقت لم تفلح الجهود التركية في إقناع التنظيمات الإرهابية بالانسحاب من المنطقة.

وفي التفاصيل، ورداً على محاولات الإرهابيين خرق الاتفاق، استهدف الجيش برمايات من مدفعيته الثقيلة تحركات لمجموعات من «النصرة»، في الأراضي الزراعية بقرية اللطامنة بريف حماة الشمالي وفي قرية الزرزور بريف إدلب الجنوبي الشرقي، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة العاملة في منطقة محردة، مشطت المحاور الواقعة شمال المدينة بالأسلحة الرشاشة لمنع أي محاولة تسلل للإرهابيين باتجاه نقاط الجيش العسكرية أو القرى الآمنة في ريف محردة.

وأكد المصدر ذاته، أن مجهولين قتلوا القيادي في «قوات النخبة» التابعة لما يسمى «هيئة تحرير الشام» الإرهابية (الواجهة الحالية للنصرة)، المدعو محمد أبو فارس، وهو تركستاني الجنسية، وذلك ليل أول من أمس في منطقة جسر الشغور بريف إدلب الجنوبي الشرقي.

وأوضح، أن الوضع العام في المنطقة «منزوعة السلاح» التي حددها اتفاق إدلب في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي، ما يزالُ تحت السيطرة ويتسم بالهدوء الحذر، وأن الجيش والقوات الرديفة على أهبة الاستعداد لمواجهة أي تحركات للإرهابيين أو أي خرق أمني أو محاولة تسلل من المنطقة «منزوعة السلاح» باتجاه ريفي حماة وإدلب.

في المقابل، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أنه لا يكاد الهدوء يسود لساعات في المناطق التي يشملها «اتفاق إدلب»، حتى تعود الاستهدافات والقذائف والقصف لتخرق ذاك الهدوء، وتمثلت تلك الخروقات بتجدد الاستهدافات المتبادلة بالرشاشات الثقيلة والمتوسطة إضافة للقذائف المتبادلة وذلك لليوم الثاني على التوالي في القطاع الجنوبي الشرقي من ريف إدلب، بين قوات الجيش العربي السوري والقوى الرديفة لها من جانب، والتنظيمات الإرهابية من جانب آخر، من دون أن تشير المصادر إلى أن الإرهابيين هم من يخرق الاتفاق.

وبينت المصادر، أن الاستهدافات تركزت في محاور الخوين والزرزور، وأكدت أنه حتى ساعة إعداد هذه المادة لم تتم أي انسحابات للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة من المنطقة «منزوعة السلاح» الممتدة من جبال اللاذقية الشمالية الشرقية، مروراً بريفي إدلب وحماة، وصولاً إلى الضواحي الشمالية الغربية لمدينة حلب.

وفي وقت سابق من يوم أمس كانت المصادر، ذكرت أن الهدوء الحذر عاد ليسيطر على المناطق المشمولة بـ«اتفاق إدلب»، حيث يتواصل الهدوء منذ ما بعد منتصف ليل الجمعة السبت مع دخول الاتفاق يومه السادس على التوالي، دون أي جديد يذكر ضمن المنطقة «منزوعة السلاح»، حيث ما زالت التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في مواقعها ونقاطها، وسط إخفاق متواصل من قبل المخابرات التركية في إقناع الإرهابيين بالانسحاب من المنطقة.

إلى حلب، فقد ذكر نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، أن أحد مسلحي ما تسمى «الشرطة الحرة» التابعة لمليشيا «الجيش الحر» قتل إثر إطلاق مسلحين مجهولين النار عليه، في مدينة دارة عزة بريف حلب الغربي.

كذلك، قتل طفل إثر إصابته بطلق ناري، على خلفية شجار حصل في مخيم «شمارخ» في محيط مدينة إعزاز بريف حلب الشمالي، التي تتواجد فيها مليشيات «الجيش الحر» المدعومة من تركيا.

وذكرت المصادر الإعلامية المعارضة، أن «٤ مسلحين من الفصائل الإسلامية والمقاتلة، قضوا خلال الاشتباكات العنيفة» التي جرت مع القوات الرديفة للجيش، منذ ما بعد منتصف ليل الجمعة السبت والتي استمرت حتى فجر أمس، وذلك على محاور قريتي مرعناز والمالكية بالقطاع الشمالي من ريف حلب، فيما أصيب أكثر من ٩ مسلحين بجراح متفاوتة.

من جانبها، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، في نشرتها الإعلامية على موقعها الرسمي حول الوضع في سورية أن الجانب الروسي في لجنة الهدنة الروسية التركية في سورية، رصد خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة، خرقين لنظام وقف إطلاق النار في محافظتي حلب واللاذقية، في حين لم يسجل الجانب التركي أي خروقات قط.

١٢ عائلة من «الركبان» وصلت الرقة !.. وتعزيزات عسكرية إلى تلول الصفا

محافظ السويداء: تحرير ٦ من المخطوفين وفي القريب العاجل الباقون

الجيش يحرر عدد من المختطفين من قبل تنظيم داعش في ريف السويداء (عن الانترنت)

| الوطن- وكالات

بموازاة الأنباء عن استقدام الجيش العربي السوري المزيد من التعزيزات للضغط على تنظيم داعش الإرهابي لتسريع الإفراج عن مخطوفي السويداء من النساء والأطفال، أكد محافظ السويداء عامر العشي أنه، وبجهود الجهات المعنية، تم تحرير ستة منهم، ووعد بتحرير باقي المخطوفين «في القريب العاجل».

وفي ٢٥ تموز الماضي تعرضت قرى في ريفي السويداء الشرقي والشمالي لهجمات من التنظيم الإرهابي مع عمليات انتحارية في مدينة السويداء تسببت بارتقاء عدد من الشهداء وخطف عدد من المدنيين من قرية الشبكي جلهم من النساء والأطفال.

وبحسب وكالة «سانا» قال العشي لدى استقباله المختطفين المحررين في مبنى المحافظة: تأكيداً على توجيهات الرئيس بشار الأسد بملاحقة التنظيمات الإرهابية قامت قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية بمتابعة فلول الإرهابيين في عمق بادية السويداء الشرقية حيث تم قتل الكثير منهم خلال عملية عسكرية استمرت أكثر من ٨٣ يوماً قدم خلالها جيشنا البطل المقدام العديد من الشهداء والجرحى.

وأضاف المحافظ: نتيجة الحصار المحكم الذي يفرضه الجيش على التنظيمات الإرهابية تم وبجهود الجهات المعنية تحرير ستة مختطفين وهم امرأتان وأربعة أطفال من أصل المختطفين الـ٢٩ وسيتم تحرير باقي المخطوفين في القريب العاجل.

وذكرت الوكالة، أن الأطفال المحررين هم يعرب الجباعي وملهم الجباعي وغيداء الجباعي وأمواج الجباعي إضافة إلى السيدتين عبير شلغين ورسمية أبو عمار، موضحة أن عدداً من المختطفين المحررين أعربوا عن شكرهم لكل من ساهم بتحريرهم وتخليصهم من معاناة الخطف وعذاباته ليعودوا إلى ذويهم وأهلهم وحياتهم وتوجهوا بالشكر للجيش العربي السوري وتضحياته للوصول إلى تحريرهم.

ووفق الوكالة أشارت رسمية أبو عمار وعبير شلغين وابنتها غيداء الجباعي إلى ظروف الخطف القاسية وما تعرضن له خلاله وما عانينه من مرض وجوع وحر وبرد في ظروف الصحراء موجهات الشكر للرئيس الأسد والجيش العربي السوري وكل من عمل لتحريرهن وأعربن عن أملهن في الاستعجال بتحرير بقية المختطفين في أقرب وقت.

ووجه أحد أقارب السيدة عبير شلغين ويدعى عبد السلام الجباعي، الشكر والتحية لقائد الوطن وللجيش العربي السوري حامي الديار وبطولاته وتضحياته التي أسهمت في تحرير المختطفين، وفق «سانا».

في غضون ذلك تحدثت صفحات على فيسبوك بأن الإفراج عن بقية مختطفي السويداء لدى داعش البالغ عددهم ٢١ طفلاً وامرأة سيتم على مرحلتين في الأيام القادمة، مقابل الإفراج عن معتقلين للتنظيم في السجون السورية.

في الغضون ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن الجيش استقدم تعزيزات عسكرية ضخمة إلى مواقعه ونقاطه في منطقة «تلول الصفا» الواقعة في بادية ريف دمشق عند الحدود الإدارية مع ريف السويداء، وذلك «كورقة ضغط على التنظيم للإسراع في عملية الإفراج عن المختطفين لديه من أبناء السويداء»، وذلك قبيل عملية الإفراج عن الدفعة الأولى.

في غضون ذلك ورغم ما تزعمه المعارضة من حصار مفروض على مخيم الركبان قرب الحدود الأردنية، إلا أن مواقع إلكترونية تابعة للمعارضة، تحدثت عن وصول ١٢ عائلة من المخيم إلى محافظة الرقة.!

ويقع مخيم الركبان ضمن منطقة يطلق عليها الـ«٥٥» والتي تضم أيضاً قاعدة «التنف» التي يديرها التحالف الدولي بقيادة المحتل الأميركي، في حين تعمل بها عدة مليشيات من ما يسمى «الجيش الحر» أبرزها «جيش أحرار العشائر» و«جيش مغاوير الثورة» وهما المسؤولان عن حصار المخيم.

وبحسب مواقع معارضة، فإن العائلات وصلت إلى الرقة «عن طريق التهريب»، من خلال أحد مهربي الميليشيات المسلحة مقابل مبالغ مالية تتراوح بين ١٦٠٠ و٢٠٠٠ دولار أميركي للعائلة الواحدة، بحسب المواقع.

ولفتت المواقع إلى أن العائلات الخارجة سلكت الطريق بالقرب من جبل العمور شمال مدينة تدمر باتجاه قرية الهورا جنوب غرب مدينة الرقة والخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، حيث توزعوا بالمخيمات العشوائية في المحافظة.

وأشارت إلى أن «قوات سورية الديمقراطية– قسد» فتشتهم وتحققت أمنياً منهم قبل السماح بدخولهم للمحافظة، لافتة إلى أن عشرات العائلات في المخيم يرغبون في التوجه إلى الرقة إلا أن المبالغ المالية الكبيرة التي يطلبها المهربون لا يستطيعون تأمينها.